



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

ورقة بحثية

ينبغي للعراق النظر في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة

علي المولوي



من المقرر أن تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في نهاية هذا العام بعد 22 عاماً على تأسيسها. وقد جاء هذا القرار قبل تصاعد التوتر بين الكيان الإسرائيلي من جهة، وإيران وحزب الله من جهة أخرى في صيف العام الماضي. ولكن مع تزايد التوترات الإقليمية، ينبغي لقادة العراق إعادة النظر في تمديد ولاية البعثة.

تأسست «يونامي» بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1500 في آب 2003، بعد أربعة أشهر من تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة في العراق في أعقاب سقوط نظام البعث. وقد كان دورها الأساسي دعم سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة بول بريمر، ومجلس الحكم العراقي في مساعي بناء الحوكمة الديمقراطية وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة.

في حين يركز «فريق الأمم المتحدة القطري»، الذي يضم نحو 22 وكالة وصندوقاً وبرنامجاً، على المساعدات الإنسانية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تؤدي «يونامي» دوراً سياسياً بحتاً. وتُجدد ولايتها سنوياً بناءً على طلب الحكومة العراقية، وترفع تقاريرها إلى دائرة الشؤون السياسية في نيويورك. وقد وسَّع قرار مجلس الأمن رقم 1770 الصادر عام 2007 دور البعثة ليشمل دعم الحوار السياسي والمصالحة، وتقديم المساعدة الانتخابية، وتعزيز حقوق الإنسان والإصلاح القضائي، والانخراط مع دول الجوار.

مراجعة لولاية يونامي

بعد توليه المنصب في أكتوبر 2022، قرر رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، وبدعم واسع من ائتلافه الحاكم، أن دور «يونامي» لم يعد ضرورياً. وكان هذا القرار يستند إلى الرغبة في ترسيخ مظهر السيادة والاستقلال، خاصة في ظل تحسن الوضع الأمني واستقرار المناخ السياسي نسبياً. سعت الحكومة إلى التخلص من صورة الاعتماد على الدعم الدولي، والتأكيد على أن العراق قادر على معالجة قضاياها الداخلية والخارجية من دون وساطة أممية.

وفي أيار 2023، كلف قرار مجلس الأمن 2682 بإجراء مراجعة استراتيجية مستقلة لعمل «يونامي»، بقيادة الألماني فولكر بيرتس. تضمنت المراجعة مشاورات داخل العراق في تشرين الثاني 2023، شملت لقاءات مع مسؤولين حكوميين على المستوى المحلي والاتحادي، وزعماء أحزاب، وأعضاء من المجتمع المدني. ورُكّزت المراجعة على ثلاثة محاور: التهديدات الحالية للسلم والأمن في العراق، وتوصيات لتحسين ولاية «يونامي»، وسبل دعم العراق في تعزيز التعاون الإقليمي.

خلص بيرتس إلى أن النظام السياسي العراقي بات أكثر قدرة على إدارة الأزمات الداخلية والخارجية بوسائل أقل عنفاً. كما أشار التقرير إلى أن استمرار الدور الأممي كوسيط خارجي قد يُضعف الحوافز للحلول الوطنية، ويقُلّص من ملكية العراقيين لعملياتهم السياسية، مؤكداً أن «أي بعثة سياسية خاصة للأمم المتحدة لا ينبغي أن تبقى إلى الأبد في بلد ما». وأوصى التقرير بتقليص ولاية «يونامي» تدريجياً نحو التركيز على الأنشطة الإنسانية والتنمية، قبل أن تُنقل هذه المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري خلال عامين ضمن ما سُمي بـ «إعادة هيكلة منظمة».

وبعد صدور التقرير، وجّه السوداني في مايو 2024 رسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطالب فيها بإنهاء عمل البعثة بحلول 31 كانون الأول 2025، مؤكداً أنه «لم تعد هناك مبررات لوجود بعثة سياسية في العراق». وفي الفترة المتبقية، طالب بقصر أنشطة البعثة على الإصلاح الاقتصادي، وتقديم الخدمات، والتنمية المستدامة، والتغير المناخي، وغيرها من المهام غير السياسية.

وبعد ثلاثة أسابيع، تبنى مجلس الأمن القرار 2732 الذي مدّد ولاية «يونامي» للمرة الأخيرة، تماشياً مع الجدول الزمني الذي اقترحتة الحكومة العراقية. وطلب القرار من الأمين العام إعداد خطة انتقالية وتصفوية للبعثة تُستكمل بحلول 31 كانون الأول

2024. غير أن التطورات الإقليمية تسارعت بشكل فاق التوقعات التي بُني عليها القرار، مغيراً جذرياً البيئة الأمنية التي كانت «يونامي» تستعد لمغادرتها.

تصاعد الصراع الإقليمي

على الرغم من أن المراجعة الاستراتيجية أشارت إلى مخاوف من عودة تنظيم داعش وانتشار الجماعات المسلحة، إلا أنها لم تتوقع بالكامل تداعيات الحرب في غزة. فقد اكتفى التقرير بالإشارة إلى «عدم اليقين بشأن أثر التصعيد الإقليمي الراهن على العراق». ومع اشتداد العنف بين الكيان الإسرائيلي وإيران في النصف الثاني من العام، وتصاعد المواجهات مع حزب الله، وقيام إيران لأول مرة بإطلاق صواريخ باليستية مباشرة على الكيان الإسرائيلي، تصاعدت المخاوف من أن يُوسّع الكيان الإسرائيلي ضرباته لتشمل الأراضي العراقية، مستهدفة فضاءات مرتبطة بإيران ضمن ما يسمى بـ «محور المقاومة».

وفي تشرين الثاني 2024، وجّه وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، رسالة إلى مجلس الأمن، أكّد فيها على حق الكيان في الدفاع عن النفس، ودعا إلى التحرك ضد هذه الفصائل التي وصفها بأنها «أذرع تابعة» لقوات الحشد الشعبي الممولة من الدولة. وقد أدان رئيس الوزراء السوداني الرسالة وعدّها ذريعة محتملة للاعتداء على العراق، مؤكداً أن قرارات الحرب والسلام هي من صلاحيات الدولة العراقية وحدها.

ولولا الجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلتها الحكومة العراقية للضغط على الفصائل المسلحة لوقف هجماتها بالطائرات المسيّرة على أهداف إسرائيلية، بالإضافة إلى وساطة إقليمية نشطة، لكان من المرجح أن يتصاعد العنف إلى مستويات أخطر.

وكان من الشخصيات المحورية في هذه الجهود، الممثل الخاص الجديد للأمم المتحدة في العراق، محمد الحسان، الذي وصل إلى العراق في تشرين الأول 2024 في أوج

الأزمة في لبنان. وكان مكلفاً أصلاً بالإشراف على إنهاء مهمة «يونامي»، لكنه وجد نفسه سريعاً في قلب أزمة جيوسياسية حادة. وبصفته دبلوماسياً ناطقاً بالعربية من سلطنة عمان، تمكن من التواصل بفعالية مع الأطراف العراقية، بما في ذلك لقاء نادر مع المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني في النجف. وقد أسفر هذا اللقاء عن بيان صدر من مكتب السيد السيستاني، عُدد على نطاق واسع بمثابة خارطة طريق لضمان استقرار العراق طويل الأمد. وشدد البيان على ضرورة «منع التدخلات الخارجية بمختلف وجوهها»، في إشارة إلى كل من الكيان الإسرائيلي وإيران، كما دعا صراحة إلى «حصر السلاح بيد الدولة»، في إشارة واضحة للفصائل المسلحة الخارجة عن سيطرة الحكومة.

وامتدت جهود الحسان الدبلوماسية إلى جولات إقليمية شملت زيارة إلى طهران، حيث دعا القادة الإيرانيين إلى المساعدة في تجنب العراق تداعيات الصراع الإقليمي. وتميزت مقاربتة بالحذر والهدوء، بخلاف بعض أسلافه الذين اتُّهموا أحياناً بتجاوز دورهم في الشأن الداخلي العراقي.

إعادة تعريف ولاية يونامي

على الرغم مما أظهره العراق من قدرة متزايدة على حفظ السلم الداخلي- سواء عبر التفاوض مع أربيل حول تقاسم الإيرادات، أو تنظيم الانتخابات المحلية المؤجلة في كركوك، أو التوصل إلى تفاهم أمني ثنائي مع الولايات المتحدة لمنع عودة داعش- فإن خطر عدم الاستقرار الإقليمي لا يزال قائماً. وتُظهر جهود العراق لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع جيرانه، من خلال مشروع طريق التنمية واستضافة القمة المقبلة لجامعة الدول العربية في أيار، تنامياً في ثقته على الساحة الدولية.

لكن الإبقاء على وجود طرف ثالث محايد كـ «يونامي»، له قناة مباشرة مع مجلس

الأمن، قد يُعدُّ خطوة استراتيجية مفيدة. إذ إن وجود بعثة ذات تفويض واضح ومحدود قد يوفر عنصرَ استقرارٍ إضافياً، ويُسهّم في احتواء التوترات الخارجية قبل أن تتحول إلى تهديدات مباشرة. كما يمنح العراق ورقة دبلوماسية قوية في إدارة الضغوط الإقليمية، ويوفر منبراً منظماً للتواصل مع الأطراف الدولية، بما يكفل تمثيل مصالح العراق على الساحة العالمية.

وفي الوقت نفسه، تسعى القيادة العراقية إلى تأكيد سيادتها وتقليص أي انطباع بالاعتماد على أطراف خارجية. والتحدي يكمن في تحقيق توازن بين هذا الطموح وواقع المنطقة المتقلبة، حيث إن أي تصعيد، ولو كان محدوداً، قد يؤدي إلى تداعيات واسعة النطاق. إنَّ دوراً أُممياً محسوباً بدقة، يقتصر على الوساطة الخارجية، يمكن أن يوفر للعراق درعاً دبلوماسياً إضافياً، يعزز الاستقرار من دون المساس بالسيادة الوطنية.

بالنظر إلى مدى اقتراب العراق آنذاك من الانجرار إلى دوامة الاضطرابات الإقليمية، ينبغي لقاداته التفكير جدياً في جدوى تمديد وجود بعثة «يونامي» لما بعد الموعد المقرر في 31 كانون الأول، مع إعادة حصر مهمتها في دعم استقرار العراق ومنع الأزمات الخارجية من التسلسل إلى الداخل. إن قدرة العراق على اجتياز هذه التحديات ستحدد مستقبله كدولة مستقلة مستقرة في منطقة تزداد اضطراباً.

هوية البحث

اسم الباحث: علي المولوي - باحث في الشأن العراقي، متخصص بالشؤون الخارجية والإصلاح المؤسسي

عنوان البحث: ينبغي للعراق النظر في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة

تاريخ النشر: نيسان - أبريل 2025

رابط البحث:

<https://www.wilsoncenter.org/article/iraq-should-consider-extending-unamis-mission>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org